

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022) و 2656 (2022)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير السابق (S/2022/632) في 19 آب/أغسطس 2022.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المأزق بشأن قيادة السلطة التنفيذية بين رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، وفتحي باشاغا، رئيس الوزراء المكلف الذي عينه مجلس النواب. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز تقدم يذكر في الاتفاق على مسار لإجراء الانتخابات والتغلب على المسائل العالقة المتبقية، على الرغم من استئناف المحادثات بين رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري.

3 - وفي الوقت نفسه، ظل الوضع الأمني العام في طرابلس والمنطقة الغربية متوتراً مع وقوع العديد من حوادث العنف بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك اشتباكات في آب/أغسطس، ومواجهات مسلحة محلية بين الجماعات الإجرامية المنظمة للسيطرة على الأنشطة غير المشروعة، واحتجاجات للمطالبة بتوفير الخدمات الأساسية. واتسم الوضع في الشرق بحوادث متفرقة، شملت عمليات اعتقال واختطاف، في حين ظل الوضع في جنوب ليبيا يشكل تحدياً، وذلك أساساً بسبب النشاط الإجرامي المنظم، والاشتباكات المسلحة بين الجماعات الإجرامية والجيش الوطني الليبي، والاشتباكات على الحدود الجنوبية.



4 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، تولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتيلي، مهامه. وسافر إلى نيويورك لعقد اجتماعات توجيهية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، سافر الممثل الخاص إلى ليبيا. وشرع في إجراء مجموعة واسعة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الليبيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية، للاستماع إلى آرائهم بشأن الوضع السياسي والأمني والاقتصادي. وتواصل الممثل الخاص مع المحاورين الليبيين والدوليين لتحديد مسار توافقي نحو تنظيم انتخابات وطنية شاملة وذات مصداقية، ينبغي إجراؤها في أقرب وقت ممكن على أساس إطار دستوري متين.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

5 - في أعقاب تجدد التوترات نتيجة للاشتباكات التي وقعت في طرابلس (انظر الفقرة 27)، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى تخفيف حدة التوترات المتصلة بالنزاع على السلطة التنفيذية. وفي 27 آب/أغسطس، أصدر الأمين العام بياناً حث فيه الأطراف الليبية على الدخول في حوار حقيقي لمعالجة المأزق السياسي المستمر. ودعا الأطراف إلى حماية المدنيين والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات وتعميق الانقسامات. وفي 19 أيلول/سبتمبر، على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، التقى الأمين العام ورئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي. وناقشا آخر التطورات في ليبيا، بما في ذلك المأزق السياسي الذي أثار سلبا على الوضع الأمني الهش. كما تبادلوا وجهات النظر بشأن أهمية تخفيف التوتر والحوار الحقيقي لإيجاد مسار توافقي لإجراء الانتخابات. وفي غضون ذلك، اجتمع المجلس الأعلى للدولة في طرابلس، في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر، للتداول بشأن مشروع الإطار الدستوري المنبثق عن المحادثات التي يسهرتها الأمم المتحدة بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وأكد ممثلو المجلس الأعلى للدولة أن المجلس صوت تأييداً لـ 93 في المائة من المواد الواردة في مشروع الإطار، واستدركوا قائلين إن المواد المتبقية تتطلب مزيداً من الحوار بين أعضائه.

7 - بالإضافة إلى ذلك، ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، وقع 32 عضواً في مجلس النواب من شرق ليبيا عريضة تدعو رئيس مجلس النواب إلى عقد جلسة لمناقشة دستور ليبيا لعام 1951 في نسخته غير المعدلة والنظر في العودة إلى نظام الحكم الفيدرالي. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، سافر وفد من المجلس الأعلى للدولة إلى البيضاء لمناقشة القضايا السياسية مع أعضاء مجلس النواب.

8 - وفي أعقاب اجتماعات عقدت في أنقرة، في 1 آب/أغسطس، وفي العلمين، مصر، في 14 آب/أغسطس، بشأن الإطار الدستوري للانتخابات والمأزق المتعلق بالسلطة التنفيذية، اجتمع رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في الرباط، في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وناقشا تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه سابقاً في بوزنيقة، المغرب، خلال اجتماع عقد في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2020 فضلاً عن التعيينات في المناصب السيادية وتوحيد السلطة التنفيذية في ليبيا، وفقاً للتفاهات والطرقات التي اتفقت عليها الهيئتان. واتفقا على استئناف الحوار بشأن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس تشريعات توافقية.

9 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، التقى الممثل الخاص برئيس المجلس الرئاسي ونائبه، السيد المنفي وعبد الله اللافي، في طرابلس. وشدد على أن حل الأزمة الليبية يجب أن يأتي من الليبيين أنفسهم. كما التقى برئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، عماد السايح، في طرابلس، لمناقشة سبل تعزيز الجهود لإجراء الانتخابات. وفي اليوم نفسه، سافر الممثل الخاص إلى القبة للاجتماع برئيس مجلس النواب وناقش خيارات معالجة الحالة السياسية. كما التقى برئيس المجلس الأعلى للدولة في 26 تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس. وناقش سبل معالجة المأزق السياسي الحالي، بما في ذلك الجهود المبذولة لوضع إطار دستوري متين لإجراء انتخابات وطنية شاملة، ونتائج الاجتماعات في المغرب.

10 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الممثل الخاص بيانا أعلن فيه عن إلغاء الاجتماع المقرر عقده بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة برعاية الأمم المتحدة في الزنتان في 4 كانون الأول/ديسمبر لأسباب لوجستية. وكان الهدف من الاجتماع المقرر هو تفعيل عملية تقضي إلى إجراء الانتخابات، بما في ذلك استكمال الأساس الدستوري.

11 - وعلى المسار الأمني، واصلت البعثة دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بما في ذلك تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. كما واصلت البعثة العمل مع رئيسي الأركان العامة للجيش الليبي والجيش الوطني الليبي، الفريق محمد الحداد واللواء عبد الرزاق الناظوري على التوالي، على إعادة توحيد المؤسسة العسكرية.

12 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، التقى الممثل الخاص بقائد الجيش الوطني الليبي، اللواء خليفة حفتر، والوفد الشرقي إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في بنغازي. وفي اليوم التالي، التقى بالوفد الغربي إلى اللجنة في طرابلس. وشدد على ضرورة إيجاد حل سلمي ومستدام للأزمة في ليبيا ومواصلة الجهود للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار. والتقى الممثل الخاص أيضا على انفراد بالسيد باشاغا، وشدد على ضرورة أن يجتمع الليبيون لإيجاد حل توافقي وسلمي.

13 - وفي الإحاطة الأولى التي قدمها الممثل الخاص إلى مجلس الأمن، في 24 تشرين الأول/أكتوبر، أبرز الحاجة إلى تفعيل المسار الأمني، بعد توقف في أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الممثل الخاص اجتماعا للجنة في سرت للتشجيع على تخفيف حدة التوترات والمضي قدما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك، قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

14 - وعلى المسار الاقتصادي، ظلت الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير إصلاح مصرف ليبيا المركزي وإعادة توحيد، التي أوصت بها عملية التديق الدولي التي ييسرها الأمم المتحدة، متعثرة منذ أيار/مايو بسبب الانقسامات المستمرة داخل المصرف المركزي.

15 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس فرعه في الشرق أن مجلس الإدارة الذي يتخذ من شرق ليبيا مقرا له قد قرر تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل دولار الولايات المتحدة ليصعد من 4,48 إلى 4,26 دينار، اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر. وقد رفض محافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس التعديل بدعوى أنه جرى دون إشراك رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء آخرين في المجلس من غرب ليبيا. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص مع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، فرحات بن قدارة، لمناقشة سبل تعزيز استقلال المؤسسة باعتبارها مؤسسة ذات سيادة. وخلال

اجتماعه مع محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير، في 24 تشرين الأول/أكتوبر، ناقشا التقدم المحرز في إصلاح المصرف وإعادة توحيدهما بما يتماشى مع توصيات عملية التدقيق الدولي التي ييسرتها الأمم المتحدة. وشدد الممثل الخاص على الحاجة إلى تلبية تطورات الشعب الليبي إلى إدارة موارد البلاد إدارة عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

16 - والتقى الممثل الخاص بأعضاء المجتمع المدني للاستماع إلى آرائهم بشأن الحلول الممكنة للحالة السياسية والأمنية والاقتصادية. وفي 22 و 23 تشرين الأول/أكتوبر في بنغازي وطرابلس، التقى بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والناشطات والأكاديميات، بمن فيهن مرشحات للانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021، من جميع أنحاء البلاد. وفي سرت، التقى بمجموعة من الوجهاء والشيوخ الليبيين من جميع المناطق. ودعا محاوروه إلى الإسراع بإجراء الانتخابات واستعادة الاستقرار والأمن في ليبيا. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، سافر إلى سبها والتقى بالمسؤولين المحليين ووجهاء القبائل والأكاديميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والشباب للاستماع إلى آرائهم بشأن الحالة في البلد ومناقشة دعم الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبناء السلام.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

17 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين والأفرقة العاملة التابعة لها أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

18 - وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، نظم الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة وهولندا وسويسرا، جلسة إحاطة للخبراء بشأن المصالحة الوطنية القائمة على الحقوق بالتعاون مع المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات والخبرات المستمدة من عمليات المصالحة الوطنية الأخرى. وسلطت جلسة الإحاطة الضوء على أهمية جعل الضحايا في محور عمليات المصالحة الفعالة والحاجة إلى إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وأهمية كفالة الشمول وتمثيل المرأة ومشاركتها بصورة مجدية. وشدد الخبراء على أهمية ضمان ربط جهود المصالحة ربطا فعالا بالعملية السياسية. وأكد المجلس الرئاسي تصميمه على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

19 - وواصل الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالشؤون الاقتصادية، أي الأمم المتحدة ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مشاوراتهم بشأن دعم الجهود الليبية للتوصل إلى آلية لضمان التوزيع السليم لعائدات النفط، تهدف إلى دعم وتمكين أصحاب المصلحة الليبيين لبناء الثقة، وزيادة الشفافية، وضمان استخدام ثروة البلد لما فيه منفعة الشعب الليبي.

20 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع في تونس الفريق العامل المعني بالأمن، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

21 - قبل الوصول إلى طرابلس، التقى الممثل الخاص، في 14 تشرين الأول/أكتوبر، بوزير خارجية تونس، عثمان الجرندي، في تونس العاصمة لمناقشة الحالة في ليبيا. وأعرب وزير الخارجية عن دعمه

لجهود الأمم المتحدة للدفع بالمحادثات بين الأطراف الليبية والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي إلى السلام والاستقرار .

22 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر بطرابلس، التقى الممثل الخاص وفدا زائرا من الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية الكونغو، جان - كلود غاكوسو، بصفته ممثلا لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. وقدم الوفد معلومات عن الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وليبيا للتخصير لمؤتمر مصالحة وطنية.

23 - وفي الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، على هامش مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، اجتمع الممثل الخاص على انفراد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية لمناقشة الحالة في ليبيا وسبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي على دعم التقدم السياسي في ليبيا. واجتمع أيضا مع محاورين ليبيين وممثلين لدول أعضاء معنية، بمن فيهم وزراء خارجية من المنطقة ومبعوثون خاصون آخرون. وسلط الضوء على ضرورة أن يتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن ليبيا.

24 - وفي الفترة من 14 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، سافر الممثل الخاص إلى مصر وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة لالتماس المزيد من الدعم في حل الأزمة السياسية في ليبيا وتمهيد السبيل لإجراء الانتخابات. وأعرب المحاورون عن دعمهم لجهود الأمم المتحدة للدفع بالمشاورات بشأن المسار الدستوري، الذي هو شرط ضروري لإجراء الانتخابات.

25 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص إلى الأوساط الدبلوماسية إحاطة بشأن جولته الإقليمية، وكذلك بشأن الاجتماع الملغى الذي كان مقررا عقده في الزنتان.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

26 - تدهور الوضع الأمني في طرابلس والمناطق المحيطة بها في أواخر آب/أغسطس. ففي 20 آب/أغسطس، كرر السيد باشاغا الإعراب عن عزمه على دخول العاصمة، وفي 24 آب/أغسطس، دعا السيد الديببة إلى نقل السلطة سلميا. وردا على ذلك، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية حالة طوارئ في طرابلس وحشدت القوات المسلحة للدفاع عن المدينة. وفي 27 آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات عنيفة في وسط طرابلس وامتدت إلى مناطق أخرى من العاصمة وضواحيها. وخاضت جماعات مسلحة داعمة للسيد الديببة أو للسيد باشاغا اشتباكات استخدمت فيها أسلحة متوسطة وثقيلة، بما في ذلك في المناطق المدنية. وهدأت الاشتباكات بحلول 27 آب/أغسطس بانسحاب الجماعات المسلحة المؤيدة للسيد باشاغا من العاصمة، ولكن أبلغ أيضا عن وقوع بعض الاشتباكات في 28 آب/أغسطس. وأفادت وزارة الصحة أن 42 شخصا قتلوا وأصيب 159 آخرون بجروح بسبب القتال. ومن بين القتلى الـ 42، أفيد بوجود أربعة مدنيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر 15 عاما. ومن بين الجرحى الـ 159، كان هناك ما لا يقل عن سبعة أطفال، من بينهم ثلاثة صبية وأربعة أطفال لم يعرف نوع جنسهم.

27 - وأسفرت الاشتباكات التي دارت في طرابلس والمناطق المحيطة بها عن تحول كبير في ديناميات الجماعات المسلحة في المنطقة، إذ سيطرت الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية على المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة الجماعات الداعمة للسيد باشاغا. وعلى الرغم من المخاوف

بشأن تزايد مخاطر النزاعات على مناطق السيطرة واحتمال قيام الجماعات المسلحة التي تم إخلؤها بمحاولات لاستعادة الأراضي التي فقدتها، ساد الاستقرار النسبي في طرابلس في الأسابيع التالية، وإن ظل الوضع في الضواحي الغربية لطرابلس متوترا. وكان السيد الدبيبة قد أعلن عزمه على وضع خطة شاملة لإزالة المعسكرات ومستودعات الذخيرة من المناطق السكنية في طرابلس، لكنه لم تشهد حتى الآن أي خطوات لتحقيق ذلك. وفي غضون ذلك، أعلن السيد باشاغا في 19 أيلول/سبتمبر أن "حكومته" ستعمل انطلاقا من سرت وبنغازي.

28 - وظلت المدن الساحلية الغربية، ولا سيما الزاوية والعجيلات امتدادا إلى منطقة ورشفانة، تشهد مواجهات مسلحة محلية بين الجماعات الإجرامية المنظمة للسيطرة على الأنشطة غير المشروعة. واندلعت اشتباكات مسلحة في الزاوية في 19 و 25 أيلول/سبتمبر، ما أسفر حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص، من بينهم طفل يبلغ من العمر 10 سنوات. ونظرا لقرب الاشتباكات من الطريق الساحلي الغربي، فإن تأثيرها على حركة المرور على طول ذلك الطريق، ومشاركة الجماعات الداعمة المناصرة لمعسكر الدبيبة أو لمعسكر باشاغا، وخطر امتداد التوترات بين جماعات مسلحة أخرى، لا تزال تشكل مصدر قلق.

29 - وفي الفترة من 3 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر، أغلق متظاهرون الطرق في تاجوراء شرق طرابلس احتجاجا على حكومة الوحدة الوطنية، مطالبين بتحسين تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية وإلغاء قرار اتخذته الحكومة مؤخرا بتخصيص أراض لسفارات أجنبية في المنطقة. وانتهت الاحتجاجات وأعيد فتح الطرق بعد مفاوضات بين السكان وممثلي الحكومة.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

30 - في 22 آب/أغسطس، أسقطت منظومات الدفاع الجوي بالقرب من مقر الجيش الوطني الليبي في الرجمة طائرة مسيرة. وفي 24 آب/أغسطس، أصدرت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا بيانا أفادت فيه أن الطائرة المسيرة تعود لها وذكرت أن الطائرة قد نشرت بالتنسيق مع السلطات الليبية لدعم زيارة سفير الولايات المتحدة.

31 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، أفيد بأن السكان المسلحين في منطقة تازربو شمال غرب الكفرة واجهوا جماعة من المرتزقة التشاديين ونجحوا في إطلاق سراح لبيبي وستة مواطنين مصريين، أفيد بأن الجماعة التشادية اختطفتهم واحتجزتهم. وفي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر، قتل شخص واحد وجرح سبعة آخرون عندما هاجم مهاجمون مسلحون مجهولون قوات الأمن المحلية بالقرب من الكفرة. وتم صد المهاجمين بمساعدة وحدات الجيش الوطني الليبي.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

32 - ظلت الحالة الأمنية في جنوب ليبيا تشكل تحديا بسبب النشاط الإجرامي المنظم والاشتباكات المسلحة بين الجماعات الإجرامية والجيش الوطني الليبي. ففي 24 أيلول/سبتمبر، استهدف مهاجمون مجهولون نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي في أوباري. وتم صد الهجوم، وقتل مهاجم واحد.

33 - وفي تصريحات أدلى بها اللواء حفتر خلال زيارته إلى غات وبراك الشاطئ في 19 و 26 أيلول/سبتمبر، انتقد اللواء الطبقة السياسية في البلد بسبب مزاعم عدم الكفاءة وعدم القدرة على معالجة مشاكل

الشعب الليبي. ودعا السكان إلى الثورة ضد الطبقة السياسية، واعداد بدعم الجيش الوطني الليبي. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، حضر اللواء حفتر عرضاً عسكرياً للجيش الوطني الليبي في سبها، حيث انتقد مرة أخرى حكومة الوحدة الوطنية بسبب مزاعم الفساد وكرر دعوته إلى انتفاضة شعبية. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، سافر اللواء حفتر إلى هون، عاصمة منطقة الجفرة، حيث استقبله وفد من الوجهاء، من بينهم شيوخ هون وودان وسوكنة وقادة وحدات الجيش الوطني الليبي العاملة في المنطقة. وفي تصريحات عامة، كرر اللواء حفتر دعوته إلى انتفاضة شعبية ضد الحكومة، وأشار حسبما أفيد إلى معركة وشيكة يقودها الجيش الوطني الليبي لتحرير ليبيا. ودعا أيضاً إلى انسحاب المقاتلين الأجانب والمرترقة من ليبيا.

34 - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، زعمت جهات تابعة للجماعة المسلحة التشادية "جبهة التناوب والوفاق في تشاد" أن العديد من الجنود التشاديين انشقوا وعبروا إلى ليبيا انطلاقاً من تيبستي في شمال تشاد، ومعهم أصول عسكرية وأسلحة ووثائق حساسة. ودعت الجبهة الجنود وأفراد الشرطة التشاديين الآخرين إلى الانضمام إلى قتالهم ضد المجلس العسكري الانتقالي في تشاد. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، نكرت وسائل الإعلام أن رئيس الجبهة بالنيابة، اللواء عبد الرحمن صلاح، نجا من "محاولة اغتيال" قام بها مهاجمون مجهولون في أم الأرناب (مرزق). واتهمت الجبهة الجيش الوطني الليبي بالوقوف وراء الهجوم. وفي اليوم نفسه، اعتقلت قوات الجيش الوطني الليبي ثمانية مواطنين تشاديين في أم الأرناب.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

35 - في 7 أيلول/سبتمبر، أفاد الجيش الوطني الليبي بأن زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ليبيا، المهدي دنقو، المشتبه في مسؤوليته عن اختطاف 21 مواطناً مصرياً وقطع رؤوسهم في سرت في عام 2015، قتل خلال إحدى عملياته الأمنية في القطرون بمنطقة مرزق، إلى جانب اثنين من أنصاره، بينما تم القبض على مشتبه به آخر.

حاء - الحالة الاقتصادية

36 - بعد استئناف كامل لإنتاج النفط الليبي في تموز/يوليه، ظل إنتاج النفط عند حوالي 1,2 مليون برميل يومياً، ما ضمن تحويلاً ثابتاً لعائدات التصدير إلى مصرف ليبيا المركزي. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تماثل مستويات ما قبل شباط/فبراير 2022 أو تقل عنها، ما خفف الضغوط التضخمية في السوق وخفف عبء الأسر الليبية.

37 - وعقدت حكومة الوحدة الوطنية، إلى جانب المؤسسة الوطنية للنفط، اجتماعات مع أصحاب المصلحة الدوليين الذين يمكنهم دعم ليبيا في زيادة إنتاجها النفطي. وفي 8 أيلول/سبتمبر، ناقشت لجنة متابعة ميزانية المؤسسة خطة مدتها ثلاث سنوات لزيادة الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً، على النحو الوارد في ميزانيتها الاستثنائية لعام 2022 التي تزيد عن 3 بلايين دولار.

38 - وفي جنوب ليبيا، اشتد الاستياء العام بسبب التهميش والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، مع استمرار الاحتجاجات وتجدد التهديدات بمنع الوصول إلى حقول النفط في الجنوب الغربي بعد مقتل أو إصابة عدة أشخاص في انفجار ناقلة وقود في وسط ليبيا في 1 آب/أغسطس. وفي 21 آب/أغسطس، هدد القادة المحليون بتشكيل حكومة موازية في جنوب ليبيا إذا لم تتم تلبية مطالبهم بتوفير الخدمات الأساسية ومنحهم تمثيلاً أقوى في مؤسسات الدولة. وخلال النصف الثاني من شهر آب/أغسطس، عقدت حكومة

الوحدة الوطنية والمؤسسة الوطنية للنفط اجتماعات مع ممثلين من جنوب ليبيا، وكذلك مع أعضاء المجلس الأعلى للدولة من المنطقة، سعياً لمعالجة مظالمهم. وفي 23 آب/أغسطس، ورد أن السيد الديبية أصدر تعليمات إلى مؤسسات الدولة بوضع خطة سنوية لتنفيذ المشاريع الأساسية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب ليبيا.

39 - وفي 20 أيلول/سبتمبر، قدم ديوان المحاسبة الليبي استعراضاً لمراجعة حسابات مالية لعمل المؤسسات العامة في عام 2021. وكشف استعراض مالية حكومة الوحدة الوطنية وتقييم أدائها عن 144 مخالفة تحال إلى النائب العام. كما تناول الاستعراض بتفصيل أوجه القصور في أنشطة مصرف ليبيا المركزي، لأسباب منها عدم وجود مجلس إدارة يؤدي كامل مهامه ولديه عدد كافٍ من الموظفين يعمل وجوباً كهيئة رقابة داخلية. وأشار الاستعراض كذلك إلى المخاوف بشأن شفافية معاملات المؤسسة الوطنية للنفط وتسعيرها، لا سيما عند مقايضة النفط الخام المصدر بالمنتجات المكررة المستوردة. وانتقدت حكومة الوحدة الوطنية والمصرف المركزي هذا الاستعراض. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أصدر السيد الديبية توجيهها بشأن فرض قيود على إنفاق المسؤولين الحكوميين.

40 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ديوان المحاسبة الليبي تحليلاً نقدياً لعمليات المؤسسة الليبية للاستثمار، واصفاً قرارات الاستثمار الصادرة عن المؤسسة بأنها سيئة وواهية. ورداً على ذلك، أشارت المؤسسة إلى أنها تجري مراجعة شاملة للحسابات، بالتعاون مع فروعها، وقدمت رؤية لبرنامج إصلاح متعدد السنوات.

41 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، خلال زيارة قام بها وفد وزاري من تركيا إلى طرابلس، وقعت حكومة الوحدة الوطنية اتفاقات مع ذلك البلد، بما في ذلك بشأن التعاون في قطاع الهيدروكربونات. وانتقد رئيس مجلس النواب والسيد باشاغا التقارير التي تفيد بإبرام الاتفاق. وذكر المتحدث باسم رئيس مجلس النواب أن أي اتفاق تبرمه حكومة الوحدة الوطنية لاغٍ وباطل، مكرراً الرأي القائل بأن ولاية الحكومة قد انتهت. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، خلال زيارة قام بها السيد الديبية إلى تركيا، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية أن تركيا وليبيا قد وقعتا اتفاقين إضافيين: واحد بشأن رفع قدرات القوات الجوية الليبية والآخر بشأن تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة في عام 2019.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

42 - واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل إيجاد المستوى الأمثل من الاستعداد لإجراء الاستحقاقات الانتخابية في المستقبل والحفاظ على هذا المستوى. وتركزت الجهود على تعزيز إجراءاتها لإدارة سجل الناخبين، ونظم إدارة النتائج، وإجراءات الاقتراع.

43 - وقدمت البعثة الدعم التقني لتحسين إجراءات إدارة بطاقات الناخبين المعتمدة حديثاً وإجراء تدقيق داخلي لتوزيع البطاقات، وهو ما تم في عام 2021 وأسفر عن إصدار 2,5 مليون بطاقة. كما أجرى مكتب التدقيق معاينة لسجل الناخبين بناءً على طلب النائب العام. وخلصت نتائج المعاينة الصادرة في 13 أيلول/سبتمبر، وتقييمات المتابعة اللاحقة التي أجرتها المفوضية ومصالحة الأحوال المدنية، إلى أن سجل الناخبين دقيق.

44 - وتم اختبار النظام الجديد لإدارة النتائج من خلال تمرين محاكاة لعد الأصوات استغرق أسبوعين في تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك تعديلات برمجية، ما أفضى إلى تفعيل مركز عد الأصوات التابع للمفوضية. وفي الفترة من 3 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت البعثة أيضا دورة تدريبية بشأن صياغة الإجراءات الانتخابية لأعضاء المفوضية.

45 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، وافق مجلس مشروع الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية على خطة عمل منقحة لعام 2022 وخطة عمل لعام 2023. وأوصى المجلس بتمديد مشروع المساعدة الانتخابية للانتخابات الوطنية في ليبيا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

46 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة المركزية للانتخابات المحلية في طرابلس وعقدت حلقات عمل لبناء قدرات موظفي أمن الانتخابات في وزارة الداخلية والشرطة في البلديات. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد توقف دام 18 شهرا في تنظيم انتخابات المجالس البلدية المعلقة، نظمت اللجنة المركزية انتخابات في بلدية ترهونة. ومن المقرر إجراء انتخابات أخرى للمجالس البلدية في وقت لاحق، بما في ذلك في أوائل عام 2023، مع انتهاء تسجيل المرشحين لانتخابين بلديين في 7 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى نحو منفصل، أعلنت لجنة موازية معنية بالانتخابات المحلية، أنشأها السيد باشاغا في 22 تشرين الأول/أكتوبر، عزمها على تنظيم انتخابات المجالس البلدية في شرق ليبيا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

47 - واصلت الأجهزة الأمنية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها استهداف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بخطاب الكراهية والتحرير على العنف. واستمرت البعثة في تلقي تقارير عن التهديدات وخطاب الكراهية، والاعتقالات والاحتجاز التعسفية. وفي الفترة ما بين 20 آب/أغسطس و 12 أيلول/سبتمبر، حاصرت عناصر تابعة للجيش الوطني الليبي قصر أبو هادي، جنوب سرت، مما حد من الحركة من البلدة وإليها. وتضرر المدنيون، واضطرت المستشفيات والمدارس ومحطات الوقود وغيرها من المرافق الأساسية إلى إغلاق أبوابها. واعتُقل خمسة أشخاص تعسفا، ولجأ نشطاء في مجال حقوق الإنسان إلى خارج قصر أبو هادي.

48 - وخلال اشتباكات 27 آب/أغسطس في طرابلس، لجأت الجماعات المسلحة إلى القصف العشوائي واستخدام الأسلحة الثقيلة في مناطق كانت مكتظة بالسكان المدنيين، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، بمن فيهم أطفال. ودُمّرت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمساجد والممتلكات الثقافية. وأفادت وزارة الصحة بوقوع هجمات على خمسة مرافق صحية في طرابلس. ولحقت أضرار بمقر جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفرّ مئات المهاجرين أو أُطلق سراحهم.

1 - سيادة القانون

49 - في 18 آب/أغسطس، قررت الجمعية العمومية للمحكمة العليا إعادة تنشيط الدائرة الدستورية، وأدى 33 قاضيا اليمين الدستورية أمام الجمعية العمومية للمحكمة في 21 آب/أغسطس. وفي إجراء مضاد من رئيس مجلس النواب، أدى 36 قاضيا آخرين اليمين أمام رئيس المجلس في 22 آب/أغسطس لتعيينهم في المحكمة العليا. وصوّت مجلس النواب، في جلسة عُقدت في 15 أيلول/سبتمبر في بنغازي، على تعيين عبد الله محمد أبو رزيزة رئيسا للمحكمة العليا والغرفة الدستورية، مؤكدا اختياره سابقا من قبل الجمعية

العمومية للمحكمة في 29 نيسان/أبريل 2021. وجرى تسليم المهام من رئيس المحكمة العليا المنتهية ولايته، محمد الحافي، في 25 أيلول/سبتمبر في طرابلس.

50 - وفي 28 آب/أغسطس، واستناداً إلى تجربة محكمتين نموذجيتين أنشئتاً في بنغازي وطرابلس للبت في قضايا العنف ضد النساء والأطفال، أنشأ المجلس الأعلى للقضاء محكمتين للأسرة للبت في القضايا المتعلقة بالأسرة في بنغازي وطرابلس. ويعتزم المجلس الأعلى للقضاء إنشاء دائرة استئناف مخصصة في كل محكمة من المحاكم الابتدائية.

51 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، وافق قضاة المحكمة العليا على تشكيل جديد للدائرة الدستورية وعلى استئناف المداولات بشأن الطعون الدستورية المقدمة بين عامي 2016 و 2022.

52 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، وفي استمرار لحرمان المتهمين من الحق في محاكمة وفق الأصول وفي محاكمة عادلة، أُجّلت مرة أخرى جلسة المحاكمة السادسة في طرابلس في القضية المرفوعة ضد أربعة من نشطاء المجتمع المدني من حركة تنوير التي تتخذ من طرابلس مقراً لها إلى 7 كانون الأول/ديسمبر لعقد جلسة لإصدار الحكم. وعلى غرار الجلسات السابقة المعقودة حتى الآن، مُنع المتهمون الأربعة تعسفاً من المثول أمام المحكمة، وحُرموا من حقهم في الاستعانة بمحام، وظل أمر المحكمة بنقلهم من سجن معيقتة إلى سجن الجديدة دون تنفيذ.

53 - وفي غضون ذلك، أصدر مجلس النواب في 27 أيلول/سبتمبر قانوناً بشأن الجرائم الإلكترونية. وأعربت بعض منظمات المجتمع المدني الليبية عن قلقها من أن هذا القانون يحدّ من ممارسة الحريات الأساسية ويجرّم مجموعة من الأنشطة المشروعة على الإنترنت.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

54 - في 30 آب/أغسطس، الذي يصادف اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، دعت البعثة السلطات الليبية إلى التصدي لحالات الاختفاء القسري المنتشرة على نطاق واسع في ليبيا، وذلك في إطار عملية مصالحة وطنية قائمة على الحقوق. ودعت البعثة السلطات إلى اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2010، وشدّدت على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة للتصدي لهذه الآفة.

55 - وفي الوقت نفسه، استمر ورود أنباء عن حالات اختفاء قسري واستمر توثيقها. وفي 29 آب/أغسطس، تم اختطاف الشاعر محمد اللافي؛ وجرى إطلاق سراحه في 1 أيلول/سبتمبر من جانب جماعة مسلحة في البيضاء؛ وكان قد نشر قصيدة ينتقد فيها الجيش الوطني الليبي. وفي 30 آب/أغسطس، دعت مجموعة من المتظاهرين في طرابلس حكومة الوحدة الوطنية إلى تيسير عودة أقاربهم الذين كان جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة قد اعتقلهم بعد الاشتباكات المسلحة التي شهدتها طرابلس في آب/أغسطس.

56 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير عن العنف الجنسي ضد السجينات. وفي 4 أيلول/سبتمبر، أعلنت السجينات في سجن الجديدة للنساء في طرابلس إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الظروف اللاإنسانية وعدم مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وورد أن الإضراب أنهى بالقوة.

57 - وفي 26 و 27 أيلول/سبتمبر، وفي إطار الجهود الرامية إلى إنهاء حالات الاحتجاز التعسفي في ليبيا، نظمت البعثة اجتماعا ثانيا للجنة الليبية العليا المعنية بالاحتجاز التعسفي في تونس العاصمة. واعتمد خمسة عشر مشاركا من وزارتي الدفاع والعدل والشرطة القضائية والنيابة العسكرية وجهاز الأمن الداخلي مجموعة من التوصيات، من بينها تشكيل لجنة وطنية لتنسيق أنشطة الكيانات المعنية بمكافحة الاحتجاز التعسفي.

58 - ووفقا للإحصاءات الرسمية التي قدمتها الشرطة القضائية بشأن عدد المحتجزين في جميع السجون التي تديرها، كان 10 943 شخصا يقضون أحكاما بالسجن حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 55 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، كان 5 969 شخصا رهن الحبس الاحتياطي، من بينهم 113 امرأة. وثمة 135 من الأحداث ضمن هذا العدد البالغ 5 969 من الأشخاص المسجونين. وكان العدد الكلي للأشخاص المحتجزين أعلى بنسبة 40 في المائة من الأعداد المبلغ عنها في آب/أغسطس 2021. وظل العديد ممن هم رهن الحبس الاحتياطي محتجزين لفترات طويلة، مع محدودية وتأخر إمكانية لجوئهم إلى القضاء. والجدير بالذكر أن آلاف المحتجزين في مرافق غير قانونية لم يدرجوا في الإحصاءات الرسمية، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء المحتجزون.

3 - المهاجرون واللاجئون

59 - حتى نهاية آب/أغسطس، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك 679 974 مهاجرا في ليبيا. واستمر العديد من المهاجرين واللاجئين في التعرض لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وواجهوا مستوى خطيرا من الشواغل الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية في ليبيا. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، كان 4 001 مهاجر محتجزين في مراكز احتجاز تديرها الحكومة.

60 - وفي الكفرة، نفذت السلطات، في 15 آب/أغسطس، عملية ضد مركز احتجاز غير قانوني يُحتجز فيه تعسفا 300 مهاجر، من بينهم سبع نساء و 153 طفلا، في ظروف غير إنسانية دون طعام لأكثر من أربعة أيام. وقدمت الوكالات الإنسانية المساعدة اللازمة. وبشكل منفصل، داهمت مديرية أمن طبرق، في 4 أيلول/سبتمبر، موقعا كان يُحتجز فيه 287 مهاجرا مصريا، من بينهم 90 طفلا، في ظروف يرثى لها. ونقلت قوات الأمن هؤلاء الأشخاص إلى مركز مغادرة في طبرق استعدادا لإعادتهم إلى مصر.

61 - وفي تازربو، أُفيد بوجود 231 مهاجرا، من بينهم ثلاث نساء و 100 طفل، رهن الاحتجاز في مخيم غير رسمي يديره مسؤول في وزارة الداخلية وخمسة مواطنين أجنبي مجهولي الهوية. وورد أن العديد منهم تعرضوا للابتزاز. وأفاد الناجون بوفاة سبعة رجال في المخيم بسبب التعذيب والتجويع وعدم الحصول على الرعاية الصحية. أما بعض ممن أمضوا ثلاث سنوات في المخيم فقد حددوا العدد في 39 حالة وفاة على الأقل.

62 - واستمرت محاولات المهاجرين واللاجئين عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من ليبيا. وحتى 29 تشرين الأول/أكتوبر، اعترض خفر السواحل الليبي ما مجموعه 19 308 أشخاص، من بينهم 1 076 امرأة و 657 قاصرا، وأعادهم إلى ليبيا، منذ بداية العام. ووردت أنباء عن مقتل أو فقدان 1 286 شخصا آخرين. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفا في مراكز احتجاز تديرها الحكومة 3 817 شخصا، منهم 1 366 شخصا (36 في المائة) صُتِّقوا على أنهم أشخاص يُحتمل أن يكونوا مشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان معظم المحتجزين (2 132 شخصا) في منطقة طرابلس، وغالبيتهم في مركز احتجاز عين زارة. واحتُجز 103 أشخاص آخرين في أماكن أخرى في غرب ليبيا، و 827 شخصا في شرق ليبيا، و 8 أشخاص في الجنوب.

- 63 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، غادر 413 شخصا ليبيا في إطار إعادة التوطين المباشر في بلدان ثالثة. وقامت مفوضية شؤون اللاجئين بإجلاء 101 من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية إلى آلية العبور في حالات الطوارئ في رواندا في 31 آب/أغسطس، ونقلت 179 شخصا على متن رحلة إجلاء إنسانية إلى آلية العبور في حالات الطوارئ في النيجر في 29 أيلول/سبتمبر. وبشكل منفصل، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة 1 255 مهاجرا ولأجنا على العودة إلى بلدانهم الأصلية.
- 64 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، نقلت السلطات الليبية 377 من النساء والأطفال المهاجرين واللاجئين من مركز احتجاز عين زارة إلى مركز أبو سليم (300 امرأة وطفل) ومركز الزاوية (77 قاصرا غير مصحوبين بذويهم).
- 65 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن 15 مهاجرا في اشتباكات في صبراتة بين جماعتين للتجار بالبشر. فقد عُثر على 11 جثة متحمة في قارب راس، وعلى أربع جثث أخرى في مكان قريب. وأدى عدم موافقة وزارة الخارجية إلى إلغاء زيارة مقررة للبعثة إلى صبراتة لمعاينة مسرح الجريمة في 16 تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت وزارة الداخلية في وقت لاحق عن فتح تحقيق في هذا الحادث.
- 66 - وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، ورد أن قوات الأمن في طبرق اعتقلت 87 مهاجرا بعد مصادمة مكان تابع لجماعة للتجار بالبشر. ونُقل المهاجرون، الذين قيل إن من بينهم عشرات القاصرين، إلى مديرية أمن طبرق.

4 - الفئات التي تعاني حالات ضعف

- 67 - استمرت التهديدات بالإخلاء من المواقع التي تأوي المشردين داخليا. ففي أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة الداخلية، عن طريق المجلس المحلي في تاورغاء، إشعارا بالإخلاء إلى موقع سيدي السايح الذي يستضيف 32 أسرة مشردة من تاورغاء. ومعظم الأشخاص الذين رغبوا في العودة إلى تاورغاء منعهم من ذلك نقص الموارد المالية والخدمات الأساسية في المنطقة.
- 68 - وفي نهاية آب/أغسطس، تم تسجيل 134 787 مشردا داخليا في ليبيا، وهو ما يعكس انخفاضا مقارنة بالعدد المسجل في بداية عام 2022، البالغ 168 011 مشردا داخليا، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. وبدعم من الأمم المتحدة، أحرزت الحكومة تقدما نحو وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية بشأن الحلول الدائمة للمشردين داخليا، بما يتماشى مع أولويات الحكومة والأطر الدولية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وذلك لضمان مساعدة وبرامج محددة الأهداف بشأن الحلول الدائمة للمشردين داخليا المتبقين في ليبيا.
- 69 - وفي 27 آب/أغسطس، وبسبب الاشتباكات في مناطق مأهولة بالمدنيين في طرابلس، تم إجلاء 65 أسرة حسبما أفيد. وتضرر مركزان للاحتجاز بأويان 560 مهاجرا ولأجنا.
- 70 - ولاحظت البعثة زيادة في عدد الانتهاكات ضد الأطفال، تعزى أساسا إلى الزيادة الكبيرة في حالات القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف التي تم التحقق منها، وذلك من لا شيء خلال النصف الأول من عام 2022 إلى ثلاث حالات مبلغ عنها (فتيات) خلال الربع الثالث. وزادت أيضا الهجمات على المدارس والمستشفيات. وظلت عمليات تبادل إطلاق النار، والاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة، والمتفجرات من مخلفات الحرب هي الأسباب الرئيسية للقتل والتشويه.

71 - وفي 19 آب/أغسطس، قُتل فتى يبلغ من العمر 6 أعوام وشوّه فتیان (يبلغان من العمر 10 أعوام و 12 عاما) من جراء انفجار قذيفة وسقوط قذيفة طائشة على أحد المنازل في سبها. وكان مصدر القذيفة خريجو كلية سبها العسكرية أثناء حفل تخرجهم، مما يسلط الضوء على المشاكل المتعلقة بالاستخدام غير المسؤول للأسلحة والنيران العشوائية.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة القائمة على الحقوق

72 - عقب قيام المجلس الرئاسي بالإعلان عن الرؤية الاستراتيجية للمصالحة الوطنية في 23 حزيران/يونيه، عقد مجلس التخطيط الوطني، بالتعاون مع جامعة بنغازي، حلقة دراسية بشأن مشروع قانون المصالحة الوطنية في 29 آب/أغسطس، بمشاركة نائب الرئيس اللافي، ووزيرة العدل، عبد الرحمن، ورئيس المحكمة العليا آنذاك، السيد الحافي، وفاعلين من المجتمع المدني، وخبراء في القانون. وأطلعت اللجنة القانونية لمشروع المصالحة الوطنية للمجلس الرئاسي المشاركين على الرؤية المتعلقة بمشروع القانون، وناقشت أوجه الترابط بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

73 - وواصلت البعثة دعم المجلس الرئاسي ولجنته القانونية، المؤلفة من مجلس التخطيط الوطني وجامعة بنغازي، بشأن المصالحة الوطنية القائمة على الحقوق، وذلك بسبل منها تيسير تبادل أفضل الممارسات وتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين. وفي 8 أيلول/سبتمبر، نشر المجلس الرئاسي ولجنته القانونية مشروع قانون بشأن المصالحة، سيحل محل القانون رقم 29 لعام 2013 بشأن العدالة الانتقالية.

74 - وخلال اجتماع عُقد في 18 تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس، بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وافق المجلس الرئاسي على عقد اجتماع تحضيري لمناقشة عقد مؤتمر بين الأطراف الليبية بشأن المصالحة الوطنية. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عمم المجلس الرئاسي صيغة منقحة لقانون المصالحة المقترح ومشروع مذكرة مفاهيمية لإطلاق الملتي التحضيري لتنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية مع البعثة، المقرر عقده في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

75 - واصلت منظومة الأمم المتحدة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها (انظر [A/67/775-S/2013/110](#)، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة المتمثلة في احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى دعما من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

76 - استمرت المحادثات بين رئيسي الأركان بشأن إعادة توحيد المؤسسة العسكرية، لكن بوتيرة أقل بسبب المأزق المتعلق بالسلطة التنفيذية والاشتباكات العنيفة التي وقعت في طرابلس أواخر آب/أغسطس.

77 - وحتى آب/أغسطس 2022، نفذت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مشتركا للشرطة والأمن تضمن مشاريع وأنشطة تدريبية بشأن الموارد البشرية والمراقب والإجراءات التشغيلية لممثلي وزارتي

الداخلية والعدل. ومن المقرر تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المشترك في عام 2023، وتشمل تقييمات للاحتياجات بشأن إدارة الحالات والموارد البشرية.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

78 - في آب/أغسطس، عقدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب حلقة عمل لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بنظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام، لفائدة 35 مشاركا (9 نساء و 26 رجلا) من الجهات الشريكة في التنفيذ. وفي 27 أيلول/سبتمبر، عقدت الدائرة اجتماعا، برئاسة مدير المركز الليبي وحضور ممثلين عن الجهات الشريكة في التنفيذ والجهات المانحة، لتحسين تحديد المهام ذات الأولوية وتنفيذها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

79 - واتصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام كذلك بالمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، ونسقت معه الاستجابة الطارئة لانفجارين في موقعين للذخائر في مصراتة في 19 أيلول/سبتمبر ومسلاتة في 27 أيلول/سبتمبر. ويسلط هذان الحادثان الضوء على التهديد المستمر المتمثل في انتشار الذخيرة بشكل غير خاضع للمراقبة ومخاطر تخزين الذخيرة في مناطق مأهولة بالسكان في ليبيا. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ثلاثة مدنيين ذكور بجروح خطيرة في زلقتن عندما انفجر جهاز متعرج من مخلفات الحرب. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب رجلان وقُتل آخر عندما انفجر جهاز متعرج من مخلفات الحرب في مزرة في عين زارة بطرابلس. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، انفجر لغم أرضي في عين زارة، مما أسفر عن إصابة طفلين: هما فتاة تبلغ من العمر 13 عاما وفتى يبلغ من العمر 14 عاما.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

80 - ظل وقف إطلاق النار قائما، على الرغم من أن الحالة الأمنية ظلت متوترة في جميع أنحاء البلد. وواصلت البعثة دعم إنشاء آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار قادرة على تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، وذلك من خلال مساندة الجهود الليبية لتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة.

81 - ووصل ثمانية من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة إلى طرابلس في الفترة من 18 آب/أغسطس إلى 26 أيلول/سبتمبر. وباشر العمل أيضا رئيس ونائب رئيس عنصر مراقبة وقف إطلاق النار في البعثة. وسيواصلون دعم عمل مراقبي وقف إطلاق النار الليبيين في إنشاء آلية مراقبة مقرها في سرت، إذا سمحت الظروف بذلك.

دال - تمكين المرأة

82 - ظل نشطاء حقوق المرأة أهدافا لخطاب الكراهية والمضايقات عبر الإنترنت. وفي 14 أيلول/سبتمبر، أيدت محكمة الاستئناف الإدارية في طرابلس قرار إلغاء اتفاق موقع في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووزيرة الدولة لشؤون المرأة بشأن وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

83 - وفي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الداخلية عن إنشاء ثلاث وحدات متخصصة في حماية الأسرة والطفل في كل من تغرين وغات وجنزور، للتعامل مع حالات العنف ضد النساء والأطفال في مديريات الأمن المحلية. ومنذ إنشاء مكتب حماية الأسرة والطفل داخل الوزارة في عام 2018، أنشئت 27 وحدة لحماية الأسرة والطفل في مختلف أنحاء البلاد. غير أن عدم وجود قانون لحماية المرأة من العنف، ونقص الموظفين، ومحدودية الموارد، عوامل أعاققت إحراز تقدم في هذا الصدد. ولمعالجة هذا الأمر، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الدعم إلى وزارة الداخلية لتعزيز القدرات ذات الصلة.

84 - وظلت الخدمات المتاحة للناجيات من العنف ضد المرأة محدودة للغاية وتعتمد على دعم الوكالات الإنسانية عوض إضفاء طابع مؤسسي عليها بإدراجها ضمن الخدمات الحكومية. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بشأن منع العنف الجنساني والتخفيف من حدته والتصدي له. وواصل صندوق السكان أيضا دعم خط الاتصال المباشر الوطني وأربعة فضاءات آمنة في مختلف أنحاء ليبيا لتقديم الخدمات الاجتماعية والمهنية للنساء. وواصلت اليونيسف تقديم الدعم للنساء والفتيات في ستة فضاءات آمنة، وتنفيذ أنشطة للتوعية بالعنف الجنساني والمهارات الحياتية لفائدة الفتيات والفتيان وإدارة قضايا العنف الجنساني لصالح النساء والفتيات المستضعفات.

هاء - الشباب والسلام والأمن

85 - ما زالت البعثة تلاحظ خطاب الكراهية وحملات التشهير والتحريض على العنف ضد الشباب في ليبيا، بمن فيهم الناشطون سياسيا.

86 - وقام صندوق السكان، بالتعاون مع منظمة غير حكومية محلية، بتوسيع نطاق برنامج تدريبي في مجال علم التحكم الآلي والبرمجة، نظم لفائدة 34 فتى وفتاة من سبها، وبرنامج تدريبي في مجال ريادة الأعمال، نظم لفائدة 33 فتى وفتاة من بنغازي ودرنة. واستهدفت الدورات التدريبية الشباب المنحدرين من المناطق المتضررة من النزاع لتعزيز المهارات التي تزيد من قابليتهم للتوظيف وتعزيز مشاركتهم المدنية.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

87 - حتى 11 تشرين الأول/أكتوبر، تم استلام 90 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (79,1 في المائة من المجموع البالغ 113,8 مليون دولار) لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، وتم تحويل مبلغ إضافي قدره 29,7 مليون دولار لأنشطة خارج نطاق الخطة. وبنهاية آب/أغسطس، وصلت المنظمات الإنسانية إلى 204 000 شخص (51 في المائة من الأشخاص المستهدفين البالغ عددهم 400 000 شخص) من خلال 42 شريكا يعملون في 88 بلدية في مختلف أنحاء ليبيا. واستفاد 551 000 شخص آخرين من المحتاجين من المساعدة الإنسانية المقدمة خارج نطاق الخطة.

88 - وحتى 30 تشرين الأول/أكتوبر، سُجّلت 507 051 حالة إصابة مؤكدة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك 6 437 حالة وفاة أبلغ عنها منذ بداية الجائحة. وظلت معدلات التطعيم منخفضة نسبيا، حيث تلقى ما مجموعه 2,3 مليون شخص جرعة واحدة، و 1,23 مليون شخص جرعتين، و 177 468 شخصا جرعة معززة. وحتى 22 تشرين الأول/أكتوبر أيضا، تمكنت حملة تطعيم قام بها

المركز الوطني لمكافحة الأمراض والمنظمة الدولية للهجرة من الوصول إلى 23 510 من المهاجرين واللاجئين (بما في ذلك في مراكز الاحتجاز)، تلقى 4 186 منهم جرعتين و 990 ثلاث جرعات. وأعرب المركز الوطني لمكافحة الأمراض عن قلقه المتزايد إزاء انخفاض مخزون اللقاحات الأساسية في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما تلك التي تخص الأطفال.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

89 - في 29 أيلول/سبتمبر، قامت البعثة بزيارة استغرقت ثلاثة أيام إلى بنغازي وأجدابيا لتعريف السلطات المحلية في المنطقة الشرقية بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 ومناقشة التحديات الإنسانية والإنمائية. واتفقت الأطراف المعنية على أن المساعدة الدولية مطلوبة لدعم الحلول الفورية في بعض المناطق، لكن ينبغي لحكومة ليبيا تخصيص وتقديم الموارد المناسبة للبلديات، بما في ذلك في إطار خمسة صناديق لإعادة الإعمار أعلنت عنها حكومة الوحدة الوطنية في نيسان/أبريل 2021. وشدد المحاورون على ضرورة تحويل الأموال المخصصة بطريقة شفافة ووفق جدول زمني محدد لتلبية احتياجات الناس.

رابعا - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

90 - حافظت الأمم المتحدة على وجود للموظفين الدوليين في ليبيا، بلغ عددهم في المتوسط نحو 130 موظفا. واستمر إيواء الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة بقوات قوامها 234 جنديا. وفي بنغازي، واصل الموظفون العمل من مركز الأمم المتحدة. وامتثلت البعثة لتدابير إدارة المخاطر الأمنية في جميع تنقلات الموظفين بين المواقع في ليبيا.

91 - وقامت الأمم المتحدة في ليبيا بانتظام باستعراض وتعديل تدابير الحماية والوقاية المطبقة للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك في جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية، على أساس المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة، وضمان التوافق مع التدابير التي تتخذها السلطات الليبية والتونسية. وبحلول 4 كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 المخصص لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا وشركائها من المنظمات غير الحكومية الدولية، تم تطعيم 1 359 شخصا بالكامل وتلقى 240 شخصا جرعة ثالثة. ومن المتوقع أن تصل جرعات معززة إضافية في وقت لاحق في كانون الأول/ديسمبر.

92 - وبدأت البعثة أيضا التحضيرات لعملية التناوب المقبلة لوحدة حراسة الأمم المتحدة، المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2023.

خامسا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل

93 - تضمن التقرير المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (انظر S/2021/716، المرفق) توصيات في خمسة مجالات تركيز، هي: (أ) دور البعثة؛ (ب) هيكل البعثة؛ (ج) أولويات الأمم المتحدة وقدراتها في ليبيا؛ (د) التكامل في الأمم المتحدة؛ (هـ) حجم وجود الأمم المتحدة في ليبيا. وتمثلت الخطوة الأولى لتنفيذ الاستعراض في تعيين ممثل خاص للبيبا ورئيس للبعثة، يكون مقر عمله في طرابلس. وستنفذ الجوانب الأخرى من توصيات الاستعراض بدعم من مقر الأمم المتحدة.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

94 - يشكل الانقسام المستمر حول السلطة التنفيذية والاشتباكات المتقطعة في طرابلس وأماكن أخرى في البلد مصدر قلق بالغ. ويحث جميع القادة الليبيين والجهات الفاعلة الليبية على أن يرفضوا رفضاً قاطعاً استخدام العنف، بما في ذلك استخدامه لأغراض سياسية. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الجهات الفاعلة على الهدوء وأن تحمي أرواح جميع الليبيين وسبل عيشهم.

95 - وهناك حاجة ملحة إلى استكمال أساس دستوري توافقي لقيادة البلد إلى الانتخابات. فالشعب الليبي له الحق في تقرير مستقبله عن طريق انتخابات وطنية شفافة وشاملة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة العمل بطريقة منسقة للتغلب على العقبات المتبقية أمام إجراء انتخابات نزيهة وشاملة تضمن المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب. وفي هذا الصدد، يرحب باستئناف المحادثات بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة. وينبغي أن يستمر العمل التحضيري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى ضمان متانة النظم الانتخابية الليبية.

96 - وعلى الرغم من استمرار احترام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الأول/أكتوبر 2020، فإن مسار الحوار الأمني بين الأطراف الليبية قد تأثر سلباً بالمأزق السياسي الذي طال أمده. ولذلك، فإنني أرحب باستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عقب اجتماعها مع ممثلي الخاص في سرت في 27 تشرين الأول/أكتوبر. وقررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتصنيف الجماعات المسلحة، وهو عامل تمكين رئيسي لاتفاق وقف إطلاق النار وخطوة إلى الأمام نحو تنفيذ المادة 4 من اتفاق وقف إطلاق النار. وإن ما أبداه رئيساً أركان الجيش الليبي والجيش الوطني الليبي من نية حسنة وما اتخذاه من خطوات إضافية صوب توحيد الجيش يظل أمراً حاسماً في ضمان الاستقرار الطويل الأمد في البلد.

97 - وفي حين أن إنتاج النفط قد استمر، لا تزال بعض المجتمعات المحلية الليبية تشعر بأنها مستبعدة من التوزيع العادل لثروة البلد. وينبغي للجهات الفاعلة الليبية تكثيف جهودها لضمان استخدام عائدات النفط وغيرها من العائدات بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة لتحسين الظروف المعيشية لجميع الليبيين. وعلى الرغم من التحفظات التي أعربت عنها بعض الأطراف الليبية المعنية، فإن استعراضات مراجعة الحسابات المالية التي أجراها ديوان المحاسبة الليبي ونُشرت نتائجها في 20 أيلول/سبتمبر و 5 تشرين الأول/أكتوبر ما زالت تشكل خطوة إيجابية نحو تعزيز شفافية المؤسسات الليبية وخضوعها للمساءلة. وينبغي للمؤسسات العامة ذات الصلة أن تدرس بعناية استعراضات مراجعة الحسابات وأن تكفل المتابعة السليمة لمعالجة المشكلات القائمة.

98 - وما زلت قلقاً بشأن تآكل الحيز المدني. ويجب وضع حد لعمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وأدعو السلطات الليبية إلى ضمان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحق في محاكمة عادلة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة لجميع المحتجزين، والإفراج غير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً.

99 - ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين تثير قلقاً بالغاً. وأدين القتل الوحشي لما لا يقل عن 15 من المهاجرين وطالبي اللجوء في صيراته في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب

تقديم مرتكبي هذا العمل وغيره من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة. ولا بد من وقف الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكبها الشبكات غير المشروعة ومقاضاة مرتكبيها. وفي الوقت نفسه، لا يزال المهاجرون واللاجئون يُحتجزون تعسفا في ظروف غير إنسانية ومهينة في مراكز رسمية وغير رسمية تديرها جهات حكومية وغير حكومية. وينبغي للسلطات الليبية توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز هذه.

100 - وأرحب بالجهود المبذولة للوصول إلى حلول دائمة للمشردين داخليا، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للحلول الدائمة، بما يتماشى مع الأطر الدولية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لليبيا للفترة 2023-2025. وأدعو السلطات الليبية إلى تقديم المزيد من الدعم وإتاحة الأموال المخصصة لإعادة الإعمار والحلول الدائمة للأشخاص الذين ما زالوا مشردين داخليا، وعددهم 143 419 شخصا.

101 - وأشيد بالمجلس الرئاسي على دوره الريادي في الدفع قدما برؤيته للمصالحة الوطنية. وأرحب أيضا بمشاركة الاتحاد الأفريقي البناءة في هذه العملية وبما يقدمه من دعم في هذا الصدد. وتواصل الأمم المتحدة دعم عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع، محورها الضحايا وقوامها الحقوق، تستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية.

102 - ويجب أن يكون حل الأزمة في ليبيا حلا يقوده الليبيون ويملكون زمامه. وستواصل الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص، العمل مع الجهات الفاعلة الليبية لتيسير الحوار وضمان طريق إلى السلام والاستقرار المستدامين. ولا يزال الدعم المستمر من المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ومن الدول الأعضاء المعنية، لأنشطة الأمم المتحدة وجهود الوساطة التي تبذلها أمرا بالغ الأهمية في تمكينها من تقديم دعم متسق لليبيين. ومن الضروري أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. فوحدة مجلس الأمن، كما تجلت في 28 تشرين الأول/أكتوبر باتخاذ القرار 2656 (2022) بالإجماع، ضرورية لإظهار دعم المجتمع الدولي للتطلعات الديمقراطية للشعب الليبي.

103 - وأشكر ممثلي الخاص وقيادة البعثة وموظفيها وفريق الأمم المتحدة القطري على تقانيمهم في بذل الجهود وتقديم الدعم لصالح الشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا، المقدمة بسخاء من حكومة نيبال.